

في ختام الاجتماع السابع بلندن

أصدقاء اليمن يؤكدون على:

تقديم الدعم التام لليمن للمضي في عملية الانتقال السياسي والإصلاحات

دعم وحدة وسيادة واستقلال اليمن وعدم التدخل بشؤونه الداخلية

الاتفاق على تشكيل لجنة تسيير وفرق عمل في مجالات الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية والقضاء

لندن- سبأ
اختتمت في العاصمة البريطانية لندن مساء أمس أعمال الاجتماع السابع لمجموعة أصدقاء اليمن المنعقد بمشاركة ممثلين من 39 دولة ومنظمة دولية.
و أكد اصدقاء اليمن في بيانهم الختامي دعمهم الكامل لوحدة وسيادة واستقلال وسلامة أراضي اليمن، إلى جانب الالتزام بمبدأ عدم التدخل بشؤونه الداخلية. وأشادوا بجهود وعزم فخامة الرئيس عبد ربه هادي وحكومة وشعب اليمن في سعيهم لتنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تطبيقها.

وفي المجال السياسي رحب المشاركون في الاجتماع باختتام مؤتمر الحوار الوطني بنجاح في 25 يناير ومخرجاته، بما في ذلك ما يتعلق بأن اليمن سيصبح دولة فيدرالية مؤلفة من ستة أقاليم، وأكدوا أهمية ترجمة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني إلى خطوات ملموسة، كما أكدوا ادراكهم أهمية دعم الحكومة اليمنية في جهودها الرامية لتنفيذ هذه المرحلة.

ورحب المشاركون في اجتماع أصدقاء اليمن بتعيين لجنة صياغة الدستور في 8 مارس، و تشكيل الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وبما تحقق من إنجازات خلال المرحلة الانتقالية، وأكدوا دعمهم التام والمستمر للمراحل المتبقية.

وأشادوا بجهود اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وبإستعداداتها لإنشاء سجل الكتروني للناخبين، وحثوا الحكومة اليمنية على وضع جدول زمني واضح لإجراء الاستفتاء والانتخابات، ودعوا المجتمع الدولي لمساندة اليمن بهذا الصدد.

وأكد أصدقاء اليمن بأن السبيل الوحيد للحفاظ على وحدة وسلامة واستقرار ورخاء اليمن يكمن في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

وشددوا على ضرورة شرح نتائج مؤتمر الحوار الوطني للشعب اليمني، وأهمية عمل لجنة صياغة الدستور، والخطوات التالية في عملية الانتقال.
وأعدوا بنوع ترحيبهم بالخطوات التي اتخذت بهدف بناء الثقة، وخصوصا الخطوات المتخذة لتطبيق 20 نقطة أوصت بها اللجنة الفنية التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني، و 11 نقطة وافق عليها المؤتمر بشأن معالجة قضايا جنوب اليمن وعلتها.

و حثوا الحكومة اليمنية على تنفيذ هذه النقاط، ودعوا المجتمع الدولي للعمل مع الحكومة اليمنية والجهاز التنفيذي لتسريع تخصيص تعهدات المانحين من أجل دعم المشاريع المرتبطة بهذه النقاط.

كما رحب أصدقاء اليمن بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2140 الصادر في 26 فبراير، والذي نص على تشكيل لجنة عقوبات ولجنة خبراء بهدف اتخاذ إجراءات ضد أفراد أو كيانات ضالعة أو تدعو أفراد تهدد سلام أو أمن أو استقرار اليمن، وخصوصا عرقلة أو تقييد إتمام عملية الانتقال بنجاح أو عرقلة تنفيذ مؤتمر الحوار الوطني النشال بانخراطهم والعنف أو بتخطيط وإدارة أو تنفيذ أعمال فيها انتهاك لقانون حقوق الإنسان الدولي أو القانون الإنساني الدولي.

وأبدى أصدقاء اليمن ترحيبهم بالتزام مؤتمر الحوار الوطني بأن كافة الأطراف سوف تضع أسلحتها وتشارك سلمييا في العملية السياسية، وأكدوا دعمهم لهذه الجهود.

ورحبوا بالتوصيات الإيجابية الصادرة عن مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك تحديد حد أدنى للسكن القانوني للزواج، وتخصيص 30% على الأقل من المقاعد في الانتقالات للنساء، ودعوا لتنفيذ هذه التوصيات، كما رحبوا بمشاركة النساء والشباب في العملية السياسية والانتقالية، وأعربوا عن دعم مشاركتهم المستمرة التي تشكل 30% من كافة المجموعات.

كما رحب أصدقاء اليمن بتوصية مؤتمر الحوار الوطني بشأن إقرار قانون حول العمل الانتقالية وتشكيل لجنة للتحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان في 2011، وأشادوا بالجهود التي بدأت لتأسيس هيئة وطنية مستقلة لحماية حقوق الإنسان.

وقالوا: " لكن تحسين أوضاع حقوق الإنسان في اليمن يتطلب من الحكومة العمل دون تأخير على توثيق توصيات مؤتمر الحوار الوطني في دستور جديد وتنفيذها بموجب قانون".
ونوهوا بالتزام الحكومة اليمنية بحقوق الإنسان، وحثوا على تنفيذ توصيات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التي قبلت بها حكومة اليمن.

وفي المجال الاقتصادي أشار أصدقاء اليمن إلى استمرار الحاجة للإصلاح الاقتصادي وبمجال الحوكمة، بما في ذلك مكافحة الفساد، والاستثمار بالبنية التحتية وزيادة توفير الخدمات الأساسية لكي يضمن اليمن على طريق تحقيق الاستقرار والكفاءة الذاتية..
موضحين أن الحكومة اليمنية وشركاؤها الدوليون سبق وتعهدوا بالزامات بموجب إطار المساندة المتبادلة.

وقالوا: "وهناك حاجة للإيفاء بهذه الالتزامات لتحقيق فوائد ملموسة للشعب اليمني، وتعزيز واستمرار إنجازات العملية الانتقالية".



وضع جدول زمني للإصلاحات الاقتصادية لزيادة وتيرة صرف التعهدات

دعم جهود الحكومة لوضع وتنفيذ قانون مكافحة الارهاب والقرصنة

دعوة المجتمع الدولي للعمل من أجل تسريع تخصيص تعهدات المانحين لدعم تنفيذ النقاط 20+11

مساعدة الحكومة لتحسين ظروف النازحين داخليا والمهاجرين واللاجئين

ورحبوا بتعيين رئيس للمكتب التنفيذي لتسريع تخصيص تعهدات المانحين في صنعاء، وأكدوا ضرورة عمل الدول المانحة مع المكتب التنفيذي لتسهيل صرف التعهدات المالية.

كما حثوا الحكومة اليمنية على العمل سريعاً لوضع جدول زمني للإصلاح الاقتصادي، واتخاذ قرارات بمجالات الإصلاح الحيوية بهدف زيادة وتيرة صرف التعهدات المالية، وإيداء التزامها بالإصلاح المجدي، وخصوصا معالجة موضوع دعم المشتقات النفطية، بهدف تخفيف الأزمة المالية التي تلوح بالأفق وإعطاء من هم بحاجة للموارد الأولية بالحصول عليها.

و حثت اصدقاء اليمن الاستثمارات الأجنبية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال مواصلة المفاوضات لإقرار برنامج صندوق النقد الدولي. وأكدوا ادراكهم للجهود الجارية لدعم الحكومة اليمنية في سعيهم معالجة قضايا اليد العاملة والبطالة، وقالوا: "لابد وأن نتطويع هذه الجهود على توفير فرص العمل، وتدريب اليد العاملة للبحث سبل تخفيف العوائق أمام سفر اليمنيين وعلمهم بالخارج".

وفي شأن الوضع الإنساني، اشار المشاركون في الاجتماع إلى أنه رغم ما تحقق من تقدم في عملية الانتقال السياسي، فإن التحديات الإنسانية بشكل عام لم يطرا عليها تغيير عموما.

واستطردوا قائلين: "حيث أن هناك 14.7 مليون يمني بحاجة لتشكل من أشكال المساعدات الإنسانية. كما يعاني 10.5 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي، و 8.6 مليون منهم لا يحصلون على خدمات صحية كافية، ويعاني أكثر من مليون طفل من سوء التغذية الحاد، وما زال 13 مليون يمني لا يحصلون على المياه النظيفة ولا تتوفر لهم شبكات الصرف الصحي".

وأشاروا إلى أن النداء الإنساني للعالم الحالي، يتطلب جمع 592 مليون دولار. مطالبين المجتمع الدولي بضمها توفير المبلغ بالكامل وتقديم موارد على مدى عدة سنوات لتحقيق أفضل استجابة لهذه الأزمة الإنسانية الممتدة.

ونوه أصدقاء اليمن بالجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية استجابة لزيادة أعداد اللاجئين، وحثوا المجتمع الدولي على مساعدة الحكومة اليمنية في تحسين ظروف النازحين داخليا والمهاجرين واللاجئين.

كما رحبوا بعقد المؤتمر الإقليمي حول اللجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن، والذي عقد في صنعاء في الفترة من 11-13 نوفمبر 2013، وشددوا على أهمية تطبيق إعلان صنعاء.

وحول الوضع الأمني دان أصدقاء اليمن بشدة الاعتداءات الإرهابية المتواصلة التي وقعت في اليمن وأشادوا بتضحيات أفراد قوات الدفاع والأمن والشرطة الذين فقدوا أرواحهم أو أصيبوا. وأعربوا عن التعازي والمواساة لعائلاتهم وأصدقائهم.

وتنفيذ قانون حول مكافحة الإرهاب، وأبدوا ترحيبهم بجهود الحكومة المستمرة لمكافحة الإرهاب والنهريه والقرصنة، وأكدوا التزامهم بمواصلة دعمها لبناء قدرات اليمن بهذا المجال. كما رحبوا بسعي اليمن لتطوير كفاءة وفاعلية قوات الدفاع والأمن والشرطة من خلال

تحسين التنسيق والتعاون بين الوزارات والدول المانحة.

و استندوا لكافة أشكال العنف والمواجهات المسلحة، ودعوا الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع اليمني الى الامتناع عن أي أعمال تقوض أو تتعارض مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها تماشيا مع قرارات مجلس الأمن الدولي.

وأعربوا عن ترحيبهم بالخطوات التي اتخذت لإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن والشرطة، ويتطلعون إلى المزيد من برامج الإصلاح تماشيا مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني.

و أكدوا إدانتهم للاعتداءات على شبكات الكهرباء وأنابيب النفط والغاز التي تكبد الاقتصاد الوطني بسببها خسائر هائلة وتسببت بتفاقم معاناة اليمنيين.

و أكدوا ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكدوا ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكدوا ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكدوا ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكدوا ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكدوا ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكدوا ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكدوا ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكدوا ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكدوا ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أجرى خلال الاجتماعات، الاتفاق على الأطار المرجعي لأعمال المجموعات، فيما عقدت بعد ذلك جلسة اجتماع عامة، ألقى خلالها كلمات من قبل المشاركين، حيث التقي وزير الخارجية البريطاني وليام هيج، كلمة أكد فيها أن اليمن لا تزال تمثل أولوية للمجتمع الدولي، مشيراً إلى أن نجاح العملية الاقتصادية يتطلب قيادة قوية في اليمن ودعم دولي سخى ومنسق لتحقيق التقدم في المجالات السياسة والاقتصادية.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و أكد على ضرورة مواصلة دعم الاستقرار في اليمن ومكافحة الإرهاب بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

و ينتهكون حقوق الإنسان، سوف يدفعون الثمن، ومن واجبا أن تدعم عمل هاتين اللجنتين".

و تناول الوزير البريطاني أهمية دعم أصدقاء اليمن لعملية صياغة وتبني دستور جديد قوي وشامل في اليمن وإجراء استفتاءات حر ونزيه وانتخابات وطنية باعتبارهما يمثلان خطوتين حيويتين تجاه تحقيق المستقبل الديمقراطي والسلمي الذي يطمح إليه الشعب اليمني.

و مضى قائلاً: "علينا جميعا دعم النمو الاقتصادي باعتبارها حاجة ماسة لخفض مستوى الفقر وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة، ومن الضروري جدا أن نضي جميعنا بالتزاماتنا.. كما أن علينا مساعدة الحكومة اليمنية على إجراء الإصلاحات الحيوية التي يحتاجها اليمن لجذب الاستثمارات وتحقيق نمو مستدام".

وخلص وزير الخارجية البريطاني الى القول: "أعتقد بأن اليمن قد دخل مرحلة حاسمة وحاسمة في عملية الانتقال، وما زال أمامه الكثير من التحديات، ولكن أفراد الشعب اليمني طالب بكل وضوح بالإصلاح واحترام أكبر لحقوق الإنسان والتوصل لتسوية سياسية تتيح لهم التغلب على الفروقات بينهم والعمل معا لبناء مستقبل أفضل بلبلدهم، وبالتالي من واجبا نحن مساعدتهم لتحقيق ذلك".

و أشار وزير الخارجية وفد اليمن المشارك في الاجتماع-وزير الخارجية الدكتور ابوبكر الفربي كلمة أعرب في مستهلها عن تقدير حكومة الوقاف الوطني للرئاسة المشتركة ممثلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية على الرعاية والمشاركة والاعداد للإجتماع السابع لمجموعة اصدقاء اليمن، منوها بالجهود التي بذلت لبسوة الآلية الجديدة لعمل المجموعة والدعم الكبير الذي قدمه كل من صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي ووزير الخارجية البريطاني وليم هيج وتفاعلها الايجابي لتعزيز نجاح انعقاد الاجتماع السابع لمجموعة اصدقاء اليمن.

و أشار وزير الخارجية الى أن مدينة لندن شهدت في شهر يناير من العام 2010م ولادة مجموعة اصدقاء اليمن وقد مرت أربع سنوات منذ انشائها هي فترة كافية لتقييم أداء المجموعة من خلال التجربة السابقة ومن هذا المنطلق تم صياغة الآلية الجديدة لعمل المجموعة لتفعيل دورها وتعزيز مساهماتها في مساعدة اليمن على تجاوز التحديات الراهنة والمستقبلية.

ولفت الوزير الفربي إلى أن الآلية الجديدة تضمنت تشكيل لجنة تسيير وثلاث فرق عمل تغطي المحاور الثلاثة السياسي والاقتصادي والأمني ومن المؤمل أن تعكف فرق العمل على دراسة التحديات التي تواجه اليمن في مختلف المجالات ومن ثم تقوم برفع التوصيات إلى مجموعة اصدقاء اليمن من أجل اتخاذ الخطوات الناجحة بالتعاون بين اليمن وأعضاء المجموعة.

و أكد وزير الخارجية على أهمية تعزيز قنوات الدعم لليمن لمواجهة التحديات الملحة التي تواجهه. معتبراً أن مواجهة التحديات الأمنية يتطلب شراكة اليمن وأصدقائه من خلال تعزيز جهودها في محاربة الإرهاب على كافة المستويات ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والتعاون في المجال اللوجستي وأن يهدفون أمن أو سلام أو استقرار اليمن، أو ملاذ يمكنه الاختباء وراءه.

و استندرك قائلاً: "ولهذا السبب تبيننا في مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2140 الذي ينص على تشكيل لجنة للتحقيقات ولجنة خبراء لضمان أن من يهددون أمن أو سلام أو استقرار اليمن، أو ملاذ يمكنه الاختباء وراءه.

و استندرك قائلاً: "ولهذا السبب تبيننا في مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2140 الذي ينص على تشكيل لجنة للتحقيقات ولجنة خبراء لضمان أن من يهددون أمن أو سلام أو استقرار اليمن، أو ملاذ يمكنه الاختباء وراءه.

و استندرك قائلاً: "ولهذا السبب تبيننا في مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2140 الذي ينص على تشكيل لجنة للتحقيقات ولجنة خبراء لضمان أن من يهددون أمن أو سلام أو استقرار اليمن، أو ملاذ يمكنه الاختباء وراءه.

و استندرك قائلاً: "ولهذا السبب تبيننا في مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2140 الذي ينص على تشكيل لجنة للتحقيقات ولجنة خبراء لضمان أن من يهددون أمن أو سلام أو استقرار اليمن، أو ملاذ يمكنه الاختباء وراءه.

و استندرك قائلاً: "ولهذا السبب تبيننا في مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2140 الذي ينص على تشكيل لجنة للتحقيقات ولجنة خبراء لضمان أن من يهددون أمن أو سلام أو استقرار اليمن، أو ملاذ يمكنه الاختباء وراءه.

و استندرك قائلاً: "ولهذا السبب تبيننا في مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2140 الذي ينص على تشكيل لجنة للتحقيقات ولجنة خبراء لضمان أن من يهددون أمن أو سلام أو استقرار اليمن، أو ملاذ يمكنه الاختباء وراءه.

والقى وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعودي كلمة عبر من خلالها عن شكر وتقدير الحكومة اليمنية للرئاسة المشتركة الممثلة بالمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية الى جانب الجمهورية اليمنية على التحضير والترتيب الجيد للاجتماع.. مبينا أن المجموعة الاقتصادية تعد من أهم مجموعات العمل المنبثقة عن مجموعة اصدقاء اليمن.

و استعرض الوزير السعودي مجمل التطورات الاقتصادية في اليمن.. مشيراً الى أهمية تفعيل دور المجموعة الاقتصادية كونها تمثل المجموعة المحورية التي يعول عليها تنسيق التعاون التنموي والاقتصادي بين اليمن والدول والمنظمات الأعضاء في مجموعة اصدقاء اليمن.

و تحدث مساعد أمين عام الأمم المتحدة ومستشاره الخاص لشؤون اليمن جمال بنعمر بكلمة أكد فيها أنه يجب على اليمنيين أن يفتخروا لأنهم حققوا عملية انتقالية تفاضية سلمية هي الوحيدة في المنطقة العربية.

وقال: "أرسيت وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني أسس إصلاحات سياسية واقتصادية وأمنية وأظهر اليمنيون للعالم أنهم يمضون في مسار استقر لاجرة فيه".

و استندرك قائلاً: "وعلى الرغم النجاحات المحققة على صعيد العملية الانتقالية الجارية حالياً في اليمن.. ثمة تحديات أمنية واقتصادية كبيرة ما تزال تهدد نجاح العملية الانتقالية".

و في حين أوضح أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2014 والهادفة معالجة الأوضاع الإنسانية في اليمن لم تصل سوى بـ18%.. دعا في هذا الصدد الدول الأعضاء في مجموعة اصدقاء اليمن إلى تمويلها بشكل كامل.

و نبه مساعد أمين عام الأمم المتحدة ومستشاره الخاص لشؤون اليمن من أن العملية الانتقالية في اليمن قد تواجه مخاطر جدية إذا لم تنفذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة.. مشدداً في هذا الصدد على ضرورة ضمان تزامن تنفيذها مع تنمية اقتصادية.

و أكد المبعوث الأممي على أهمية بناء مؤسسات مستقلة وفعالة يمكنها وضع أولويات وخطة وطنية باعتبار ذلك يمثل المهمة الرئيسية لبناء الدولة.

و أختتم بنعمر كلمته بالتأكيد على استمرار الشراكة بين الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجتمع الدولي باعتبارها حيوية بالنسبة لليمن.

كما التقي ممثلو الصندوق السعودي للتنمية والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية وعدد من ممثلي الدول والمنظمات الأعضاء في المجموعة مداخلات متفرقة تركزت في مجملها حول التوافق على اقرار آلية العمل الجديدة المنتملة في اقرار تشكيل لجان فرعية ولجنة أساسية.

و كانت المجموعة الاقتصادية التي أدار أعمالها وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعودي وعضوي الرئاسة المشتركة للاجتماع الممثلين لكل من المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية دشنت اجتماعات مجموعات العمل الثلاث.

وأقرت المجموعة الاقتصادية آلية العمل الجديدة المنتملة في تشكيل لجنة أساسية مكونة من خمسة إلى ستة أعضاء في الرئاسة المشتركة باختيارهم ولجان فرعية أخرى يمكن للدول والمنظمات الراغبة في الانضمام للمجموعة الاقتصادية والعمل من خلالها.

كما تم اقرار أن تكون عضوية المجموعة الاقتصادية مفتوحة أمام الدول والمنظمات الراغبة في الالتحاق بها من خارج الأعضاء القائمين.

وحضر جلسات الاجتماع السابع لمجموعة اصدقاء اليمن كل من وليام هيج وزير الخارجية البريطاني ووزير الدولة لشؤون التنمية الـ دنكن، وهيو روبرتسون وزير الدولة البريطاني وسمو الشيخة لبنى القاسمي وزيرة التنمية والتعاون الدولي بالإمارات العربية المتحدة، والدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، عبد الوهاب أحمد البدر ووكيل وزارة الخارجية السعودية للعلاقات المتعددة الأطراف صاحب السمو الأمير تارك بن محمد بن سعود الكبير والسفير الأول لمساعد وزير الخارجية الأمريكي السفير جيرالد فايرستون والأمين العام المساعد لشؤون المفاوضات والحوارات الاستراتيجية الدكتور عبد العزيز العويشق، ونائبه رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنجر اندرسون ومساعد أمين عام الأمم المتحدة ومستشاره الخاص لشؤون اليمن جمال بنعمر ورئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن السفيرة بيتينا موشيات ورئيس بعثة المجلس التعاون الخليجي في اليمن السفير سعد العريفي وعدد من كبار المسؤولين والخبراء في الدول والمنظمات الأعضاء في المجموعة.